

التمويل الذاتي داخل الجامعات العراقية وتأثيره في زيادة المشاريع الاستثمارية

Self-financing within Iraqi universities and its impact
on increasing investment projects

م.م. سعد سالم عيد حسن

Researcher's name

M.M. Saad Salem Eid Hassan

مكان العمل : ديوان الوقف السني الدائرة الإدارية والمالية

Work place: Administrative and Financial Department

الايمل : saadsalemmalabd@gmail.com

الرقم : 07818885333

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى استكشاف مفهوم التمويل الذاتي والمشاريع الاستثمارية وكيفية مراقبتها، مع التركيز على المشاريع الاستثمارية المتوقفة ونسب إنجازها المادي والمالي. كما يتناول البحث إيرادات مصادر التمويل الذاتي التي يمكن اعتمادها لدعم تلك المشاريع. ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث أن نسبة الإنجاز المالي لمشاريع الخطة الاستثمارية تراوحت بين ٦٤٪ و ١٠٠٪، باستثناء سنوات ٢٠١٦ و ٢٠١٧ حيث لم تُخصص أي مبالغ للصرف بسبب أزمة التقشف المالي التي يعاني منها البلد. بالإضافة إلى ذلك، توقف ١١ مشروعاً من إجمالي المشاريع الاستثمارية.

كما أظهرت التعليمات المتعلقة بمصادر التمويل الذاتي أنها تضمنت مواد تحدد استقطاع جزء من إيرادات التمويل الذاتي لصيانة الأصول الثابتة وحل الاختناقات، لكنها لم تتطرق إلى إنشاء مشاريع استثمارية جديدة.

من بين التوصيات المهمة، ضرورة استثمار المبالغ المستقطعة من مصادر التمويل الذاتي في إعادة وتكملة إنشاء المشاريع الاستثمارية المتوقفة. كما يُوصى بأن تقوم أقسام التخطيط والمتابعة في عينة البحث بإعداد دراسات جدوى اقتصادية تهدف إلى خلق فرص استثمارية تسهم في زيادة مصادر إيرادات التمويل الذاتي.

الكلمات المفتاحية : التمويل الذاتي ، المشاريع الاستثمارية ، تقييم المشاريع الاستثمارية.

Abstract:

This research aims to explore the concept of self-financing and investment projects and how to monitor them, with a focus on stalled investment projects and their material and financial completion rates. The research also addresses the revenues of self-financing sources that can be relied upon to support these projects. One of the most prominent results reached by the research is that the financial completion rate of investment plan projects ranged between 64% and 100%, with the exception of the years 2016 and 2017, when no funds were allocated for disbursement due to the financial austerity crisis that the country is suffering from. In addition, 11 projects out of the total investment projects were halted.

The instructions related to self-financing sources also showed that they included articles specifying the deduction of a portion of self-financing revenues to maintain fixed assets and resolve bottlenecks, but they did not address the establishment of new investment projects.

Among the important recommendations is the necessity of investing the amounts deducted from self-financing sources in re-establishing and completing the establishment of stalled investment projects. It is also recommended that the planning and follow-up departments in the research sample prepare economic feasibility studies aimed at creating investment opportunities that contribute to increasing sources of self-financing revenues.

Keywords: Self-financing, investment projects, investment project evaluation.

المقدمة

تعد الموازنة الاستثمارية مرحلة مهمة من مراحل اتخاذ القرار الاقتصادية وانشاء المشاريع الاستثمارية في الوحدات الحكومية الخدمية، والتي يتطلب بذل مزيد من الجهود لغرض الأعداد اليها وتنفيذها لان التخطيط لا ينتهي بوضع الخطة وإنما يتضمن متابعة تنفيذها وعملية الاشراف والمراقبة على واجراءات صرف المبالغ المعتمدة للمشاريع الاستثمارية، والتأكد من أن المبالغ المخصصة قد تم صرفها وفقا للأهداف المقررة وفي المدة الزمنية المحددة وبموجب الصلاحيات والتعليمات النافذة، فالكثير من المشاريع متوقفة وتحتاج الى الاموال لإعادة انشائها ، ونتيجة التقشف المالي الذي يمر به البلد الذي ادى الى ايقاف العمل في اكمال وانشاء المشاريع الاستثمار ، الامر الذي تطلب الاعتماد على مصادر اخرى لتمويل تلك المشاريع ومن بين تلك المصادر مصادر التمويل الذاتي في الجامعات العراقية ولتحقيق اهداف البحث تم تقسيم البحث الى اربعة محاور المحور الاول تناول منهجية البحث والمحور الثاني التمويل الذاتي والمشاريع الاستثمارية وتناول والمحور الثالث الجانب التطبيقي للبحث في عينة البحث احدى الجامعات الحكومية والمحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول منهجية البحث

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في ان اغلب المشاريع الاستثمارية في العراق توقفت نتيجة الازمة المالية التي يمر بها البلد وانخفاض اسعار النفط كون موازنة العراق تعتمد بشكل رئيس على واردات النفط ومن بين المشاريع الاستثمارية التي توقفت في المؤسسات الحكومية هي المشاريع الاستثمارية في الجامعات العراقية وان توقفها يؤثر تأثير سلبياً على عمل الجامعات مما يتطلب الامر ايجاد حلول لمعالجة تلك المشاكل منة خلال الاعتماد على مشاريع التمويل الذاتي في الجامعات العراقية برغد مشاريعها الاستثمارية المتوقفة. أهمية البحث : يستمد البحث اهميته من اهمية المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الحكومية بشكل عام واهميتها في سير أنشطة الجامعات العراقية بشكل خاص ، إذ ان للمشاريع الاستثمارية دور كبير في افتتاح الكليات الجديدة والاقسام العلمية فضلاً عن زيادة الرصانة العلمية التي تتطلب وجود ابنية ومختبرات مؤهلة للدراسات الاولى والدراسات العليا هذا من جانب ومن جانب آخر ان تبني مشروع تمويل الجامعات العراقية ذاتياً في رغد مشاريعها الاستثمارية يخفف من الاعباء التي تقع على كاهل الموازنة العامة للدولة

أهداف البحث:

يهدف البحث الى الاتي :

١. التعرف على ماهية التمويل الذاتي والمشاريع الاستثمارية والرقابة عليها
٢. تسليط الضوء على المشاريع الاستثمارية المتوقفة ونسب انجازها المادي والمالي وايرادات مصادر التمويل الذاتي التي يمكن تبنيها في رغد تلك المشاريع .

فرضية البحث :

يستند البحث على فرضية مفادها (ان مشاريع التمويل الذاتي في الجامعات يمكن ان تساهم في رغد المشاريع الاستثمارية المتوقفة) الحدود المكانية والزمانية للبحث :

الحدود المكانية : مصادر التمويل الذاتي في احدى الجامعات الحكومية. الاستثمارية في عينة البحث (٢٠٢٤).

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهجي :

اولا المنهج الاستنباطي : لغرض التحول من العام في موضوع البحث الى الخاص عبر تعرف على ماهية التمويل الذاتي بشكل عام والمشاريع الاستثمارية والرقابة عليها والتحول الى الجانب التطبيقي الخاص بمصادر للتمويل الذاتي في عينة البحث.

ثانياً المنهج الاستقرائي

الحدود الزمانية : البيانات المالية والاحصائية للمشاريع: لغرض التحول من الخاص في موضوع البحث الى العام عبر تعميم التوصيات الخاصة بتطبيق مصادر للتمويل الذاتي في احدى الجامعات الحكومية على كافة الجامعات العراقية.

مصادر جمع البيانات : لغرض انجاز البحث تم الاعتماد على المصادر الآتية:

١- المصادر رئيسة : الكتب العربية والاجنبية، القوانين والانظمة والتعليمات المحلية.

٢- المصادر الثانوية : الانترنت الدوريات والرسائل والبحوث الأكاديمية والمهنية.

المبحث الثاني الاطار النظري

للمبحث التمويل الذاتي والمشاريع الاستثمارية

تعريف التمويل الذاتي : يعد التمويل الذاتي على انه تلك الموارد الجديدة المحققة بواسطة نشاط المؤسسة و المحتفظ بها بشكل دائم من أجل تدويل عملياتها المستقبلية كما يتمثل في النتائج الإجمالية التي يعاد استثمارها في المستقبل بعد دفع توزيعات الأرباح لينتج عنها فائض نقدي محقق من طرف المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي و الذي تحتفظ به لتمويل نموها المستقبلي [١٤].

ويمكن تعريف التمويل الذاتي ايضا بأنه اعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية المتاحة في الاحتياطيّات والارباح المحتجزة وعلى ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة. [١٦]

ويعرف كذلك على أنه تلك الأموال المتولدة من العمليات التجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية لتمويل. [٨] ويعرف ايضا التمويل الذاتي هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات، أو هو عبارة عنها البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على (المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية. [١٣]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التمويل هو عبارة عن إتاحة أو تدبير الموارد النقدية للمشروع في أي وقت تكون هنالك حاجة إليه والتي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس الأموال الجديدة، ويكون التمويل عن طريق تحديد أفضل مصدر للأموال وذلك بالمقارنة بين مصادره المتاحة و أن التمويل الذاتي يعبر عن استقلالية المؤسسة عن المساعدات الخارجية، فهو العرض الداخلي للنقد المتولدة عن نشاط المؤسسة ويتمثل ذلك في الأرباح المحتجزة أو غير الموزعة وأقساط الإهلاك والمئونات.

أنواع التمويل الذاتي :

هناك نوعين من التمويل الذاتي هما :

تمويل ذاتي خاص بالمحافظة على مستوى النشاط : هو عبارة عن التمويل الذاتي الذي هدفه المحافظة على

* الطاقة الانتاجية للمؤسسة حيث أنها تخصص أموالها لتحقيق الأهداف المخطط لها لا أكثر ولا يتكون عموما من الاهتلاكات. التمويل الخاص بالتوسع : في بعض الأحيان نجد أن التمويل الذاتي يفوق الانخفاض الذي يحدث في عناصر

* الأصول وفي هذه الحالة تلجأ المؤسسة الى استعمال ذلك الفائض في شراء استثمارات جديدة أو زيادة مخزونها أو زيادة رأس مالها ومنه فان هذا النوع من التمويل الذاتي يتشكل من الأرباح بعد اقتطاع الضريبة والتوزيع. [٦] مزايا وعيوب التمويل الذاتي ينطوي التمويل الذاتي على العديد من المزايا والعيوب من أهمها ما يلي: [١٥] من أهم المزايا التي يتميز بها التمويل الذاتي ما يلي :

١ يعتبر التمويل الذاتي المصدر الأول والوسيلة المستخدمة لتكوين رأس المال بأقل تكلفة ممكنة. إن زيادة رأس مال المؤسسة عن طريق الاكتتاب العام أو طرح الأسهم للبيع قد يؤثر سلبا على مركز

٢ اتخاذ القرار في تلك المؤسسة ويسلب بعض المساهمين حق التدخل في إدارة المشروع، وبالتالي فهم يفضلون عدم توزيع أرباحهم لعدة سنوات على أن يفقدوا السيطرة على هذه المؤسسة. ٣ تجنب الاقتراض بسعر فائدة مرتفع أو عدم إمكانية الحصول على الأموال التي يتطلبها المسير العادي للمؤسسة كما قد يكون لجوءها إلى الأسواق المالية غير مجدي بسبب ضغط السوق على المؤسسة وبالتالي انخفاض قيمة أسهمها وأوراقها المالية إلى أقل من قيمتها الاسمية.

٤ الاحتفاظ بالأرباح يعفي المؤسسة والمساهمين فيها من خصوم أرباحهم الموزعة لضريبة على الأرباح التجارية كما يعفيهم أيضا من خصوم ما يتقاضاه المساهم لضريبة القيم المنقولة وكذلك تكاليف زيادة رأس المال وإصدار الأسهم.

٥ يعطي التمويل الذاتي للمؤسسة نوع من الحرية في اختيار نوعية الاستثمار دون التقيد بالشروط المختلفة التي يجلب منها تنفيذها مقابل الحصول على أموال من مصادر خارجية.

٦ انخفاض تكاليف المؤسسة عن طريق الاحتفاظ بالأرباح دون توزيعها ومن ثم تجنب الاقتراض والذي يكلف المؤسسة عادة أعباء كبيرة.

١ رغم المزايا التي يتمتع بها التمويل الذاتي إلا أنه لا يخلو من العيوب والأخطار والتي نوجزها فيما يلي: اقتطاع أقساط امتلاك مرتفعة خاصة في السنوات الأولى قد يزيد من تكلفة السلع والمنتجات وبالتالي ارتفاع أسعارها وهذا ما يؤثر على سوق هذه السلع.

٢ الامتناع أو تخفيف حجم الأرباح الموزعة سوف يؤدي إلى زيادة التمويل الذاتي والذي من شأنه أن يحدث انخفاض الطلب على أسهم المؤسسة وبالتالي انخفاض قيمتها في السوق.

٣ - قد لا يكون التمويل الداخلي كافياً لتمويل المشاريع مما يؤدي إلى عرقلة سير المشروع ويتم اختيار مشاريع متواضعة الحجم فيصبح التمويل الداخلي معرقلاً لنمو المؤسسة المشاريع الاستثمارية : مفهوم المشاريع الاستثمارية: يعد المشروع الاستثماري تجسيداً للعملية الاستثمارية لذلك فقد اختلفت المفاهيم بشأنه تماشياً مع التطور الاقتصادي الذي شهدته الأوضاع الاقتصادية، فمنه من عبر عنه بالقرار الاستثماري الذي يهدف إلى خلق خطوط من الإنتاج على امتداد مدد زمنية معينة ، وأياً كانت المفاهيم المعطاة عن المشروع الاستثماري فإنه المحصلة الأخيرة قرار استثماري ذو غاية قد تكون لغرض تحقيق عائد مادي وهو الربح كما هو الغالب في جميع مشاريع القطاع الخاص أو تتعدى ذلك لتحقيق الأهداف الاجتماعية رفع معدلات التشغيل، خلق دخول جديدة ، والأهداف الاقتصادية في استغلال الموارد المحلية ، زيادة حصيلة الدولة من الصرف الأجنبي ، وهذا ما موجود في المشروعات العامة ، [٧]. كما ان المنظور المالي للمشروع الاستثماري عبارة عن وسائل التزام بأموال لغرض تحقيق أو الحصول على عوائد مالية منها أو لاستخدامها لتحقيق منافع او فوائد مستقبلية [٢٢] كما يرى (خميسة ، وسليمة) أن المشروع الاستثماري هو تجسيد لفكرة اقتصادية متميزة علمياً وعملياً ، تعمل على المزج بين كل من الموارد المادية والموارد البشرية لإنتاج السلع والخدمات موجهة للبيع من أجل تحقيق أهداف معينة خلال مدد زمنية طويلة الأمد نسبياً ، [٥]. وكما يرى (Aljanabei Erzaij & ان المشروع الاستثماري بطبيعته عمل صعب ومعقد جداً ، إذ يتطلب معرفة متخصصة لتنقله الى النجاح وذلك الارتباطه بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتقنية في التخطيط والادارة والتنفيذ فضلاً عن كثرة المتغيرات التي تحيط بالبيئة المحيطة به ، [١٨]. ويختلف القرار الاستثماري في المشاريع الخدمية عن القرار الاستثماري في المشاريع الأخرى ، فتكون المشاريع الخدمية مثلاً في مجال مياه الصرف الصحي للأحاجية والفائدة المرجوة التي تعود الى المجتمع ككل ، بينما تكون الفائدة من انشاء المشاريع الاستثمارية في القطاعات الأخرى هو العائد المادي والربح المنتظر منها[٢]. كما تمتاز المشاريع الاستثمارية بطول المدة الزمنية التي

تفصل بين التدفقات النقدية الخارجة تكلفة المشروع الاستثماري ، والتدفقات النقدية الداخلة إيرادات المشروع الاستثماري و كما تمتاز المشاريع الاستثمارية بضخامة المبالغ التي تنفق على استثمارها ويعد البحث عن مشاريع استثمارية مربحة على الاجل الطويل كإحدى الوسائل للبحث عن الفرص الاستثمارية الجديدة والذي يتوجب عليها تحليلها لتجنب مخاطر اتخاذ قرارات الاستثمارية خاطئة ، [٣]. انواع قرارات المشاريع الاستثمارية : [٩] «اولا»: القرارات المشاريع الاستثمارية قصيرة الأجل: تهدف هذ المجموعة من القرارات عن الاستثمار في الموجودات المتداولة مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بقدرة الوحدة الاقتصادية على تحق عوائدها وضمان السيولة المطلوبة لذا فالقرار السليم هو القرار الذي تضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة وبما يحق العائد في الاستثمار في اقصى مدة ممكنة كن تكون سنة او اقل.

ثانيا: القرارات المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل: تهتم هذ المجموعة من القرارات الاستثمارية في الاستثمارات طويل الاجل والمتمثلة بالاستثمار في الموجودات الثابتة، علما» ان هذا النوع من الاستثمار يعد من اصعب القرارات المالية وذلك لأن مبالغ استثمارها تكون ضخمة والعوائد المتولدة منها تكون في فترات طويلة في المستقبل. ثالثا: القرارات الاستثمارية الاستراتيجية: وتهتم هذ المجموعة من القرارات الاستثمارية بالتخطيط للوحدة الاقتصادية والمتمثل في الاتساع والنمو والثبات، إذ ان هذه القرارات الاستثمارية تحدد العلاقة بين البدائل من ناحية وبين النتائج والمفاضلة من ناحية اخرى فضلا عن التنبؤ والتقدير لقيم المؤشرات، واختيار البدائل الأمثل. التقارير المالية في موازنة المشاريع الاستثمارية : قبل التطرق الى التقارير المالية في المشاريع الاستثمارية ، فأن الموازنة بشكل عام مجموعة من الخطط الادارية المدروسة وبشكل رسمي لمدة زمنية مقبلة ومحددة وموضحة بينود مالية ومن مهام الموازنة الاساسية هي تقويم الاداء وتحفيز كفاءات الافراد العاملين للحد من الهدر والضياع في الموارد المؤسسة الاقتصادية [٢٥] ، اما مفهوم الموازنة الاستثمارية يعد بأنها عملية تقويم وتحليل الفرص الاستثمارية الاستراتيجية المتاحة إمام المؤسسة الاقتصادية للوصول الى البديل الاستثمارية الامثل، والتي تحقق هدف الادارة العليا في تعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية، وعلى الرغم من ذلك فأن الموازنة الاستثمارية عملية معقدة وغير كاملة. [٢٦] كما تتضمن الموازنة الاستثمارية الاعمال ذات الطابع الاستثماري التي تتطلب انجازها أكثر من سنة مالية واحدة وتشمل الاستخدامات الاستثمارية كالاتمادات المخصصة للمشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة وعمليات الإحلال والتجديد ، ويتم

تمويلها عبر الدولة من قبل وزارة المالية جاري دائرة المحاسبة . وإن هذه الموازنة كانت منفصلة عن الموازنة التشغيلية حتى عام ٢٠٠٤ نظمها قانون خطة التنمية القومية رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٧ ، وهي تخص الانفاق على المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الحكومية وتصنف حسب قطاعات الدولة ، فلكل قطاع مجموعة من المشاريع يتم تحديدها من قبل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبالتنسيق مع وزارة المالية . ومن اهم التقارير المالية التي تعد في مشاريع الموازنة الاستثمارية من قبل المؤسسة الحكومية هي الآتية : [١٠] (ميزان المراجعة لمدة الحسابات الختامية ، جدول المصروفات النهائية مبوب حسب اسماء المشاريع الاستثمارية ، جدول الايرادات النهائية مبوب حسب نوع الايراد من المشاريع الاستثمارية ، جدول تحليلي لحساب السلف المتراكمة من تاريخ فتح الحساب ولغاية مدة الحسابات الختامية للسنة المذكورة ، جدول تحليلي لحساب الامانات المتراكمة من تاريخ فتح الحساب ولغاية مدة الحسابات الختامية للسنة المذكورة) ويتم اعداد الكشوفات المحاسبية الشهرية في موعد بعد اليوم العاشر من الشهر وحسب ما جاء في المادة الرابعة عشرة من قانون اصول المحاسبات رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ . ويلاحظ على هذه التقارير المالية في الموازنة الاستثمارية انها تتضمن الاتي :

- ١- المبالغ المصروفة والخاصة بالشهر الذي يعد كشف الحساب عنه
- ٢- مجموع المبالغ المصروفة المتراكمة للأشهر السابقة
- ٣- المجموع الكلي لحركة الحسابات خلال الشهر الحالي مضافا اليه المتراكم عن الاشهر السابقة للسنة المالية .

٤- التخصيصات السنوية وحسب ما ورد في التعليمات السنوية للموازنة العامة وفي آخر كل سنة مالية وخلال مدة أقصاها ثمانية أشهر بعد انتهاء السنة المالية يتم اعداد الحسابات الختامية من قبل دائرة المحاسبة لتقدم الى مراقب الحسابات العام للتدقيق ، وهذا حسب المادة الخامسة عشرة من قانون اصول المحاسبات العام رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ وهذه الحسابات تشمل (حسابات قياس النتيجة ، وقائمة المركز المالي) .

تقييم المشاريع الاستثمارية : ان عملية تقييم المشاريع الاستثمارية تعني حكم المقيم على مدى نجاح دراسة المشروع الاستثماري ، في التوصل إلى البدائل الأمثل فنياً ومالياً واقتصادياً وبيئياً واجتماعياً وتنظيماً وإدارياً لتلبية الحاجة التي وان الغرض من تقييم المشروع الاستثماري هو التوصل الى تصميم المشروع بالكفاءة والفاعلية المطلوبتان وتشمل عملية تقييم المشاريع الاستثمارية على اسس مهمة منها [١٧] :

١. ينبغي أن تضمن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية على إيجاد نوع من التوافق والتنسيق بين المعايير التي تتضمنها تلك العملية، و بين أهداف المشاريع الاستثمارية المقترحة.
٢. ينبغي أن تضمن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية على تحقيق مستوى معين من التوافق والتنسيق بين هدف أي مشروع استثماري وأهداف خطة التنمية الوطنية القومية.
٣. ينبغي أن تضمن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية على مستوى معين من التوافق والتنسيق بين أهداف المشاريع الاستثمارية المتكاملة، أي عبء زلة التعارض بين المشروع الاستثماري و المشاريع الاستثمارية القائمة
٤. ينبغي توافر المستلزمات اللازمة لنجاح عملية تقييم المشاريع الاستثمارية، خاصة ما يتعلق منها بتوافر المعلومات و البيانات الدقيقة و الشاملة لتلك المشاريع.
٥. يقتضي ان تكون عملية تقييم المشاريع الاستثمارية على تبني قرار استثماري، إما بتنفيذ المشروع أو التخلي عن المشروع المقترح.
٦. إن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية تقوم أساساً على المفاضلة بين عدة مشاريع استثمارية ، وصولاً إلى البديل المناسب الذي ممكن تنفيذه المعايير المحاسبية لتقييم المشاريع الاستثمارية :

١. فترة الاسترداد :

تعد هذه الطريقة من أكثر المعايير شيوعاً نظراً لسهولة توافر المعلومات اللازمة لاستخدامه وهي عبارة عن عدد سنوات التي يتم فيها للمستثمر استرجاع رأس مال المشروع الاستثماري بالكامل بحيث تكون الأفضلية للمشروع الذي يسترجع رأس المال للمستثمر بفترة اقصر وتحتسب فترة الاسترداد من خلال المعادلة الآتية :

الكلفة الاستثمارية الأولية صافي التدفق السنوي (صافي العائد السنوي).

٢. معدل العائد المحاسبي : هو مقياس للربحية المحاسبية للمشاريع الاستثمارية . فلو ان معدل العائد المحاسبي كان %٥ على سبيل المثال فيعني ذلك أن الاستثمار من شأنه أن يولد ما متوسطه %٥ سنوياً كأرباح خلال فترة الاستثمار بناء على متوسط الاستثمار وأي كان معدل العائد المحاسبي فإنه يجب مقارنتها مع ما تم تحديده مسبقاً كمعدل مقبول لدى المستثمر، فإذا كانت نتيجة معدل العائد المحاسبي أكبر مما تم تحديده مسبقاً كحد للقبول فإن ذلك يعد مؤشر لقبول المشروع الاستثماري وإن كانت النتيجة أقل فهي مؤشر لرفض المشروع الاستثماري. ونفس الشيء إن كانت المقارنة بين عدد من المشاريع الاستثمارية ، إذ يتم قبول المشروع الاستثماري الذي

يحقق أعلى معدل عائد محاسبي ، [٢٤].

والمعادلة تكون بالصيغة الآتية : معدل العائد المحاسبي = (متوسط الدخل المحاسبي * متوسط القيمة الدفترية أو الاستثمار المبدئي).

٣. طريقة صافي القيمة الحالية : تقيس هذه الطريقة الفرق بين التدفق النقدي الداخل على مدى العمر الإنتاجي للمشروع الاستثماري والتدفق النقدي الخارج للمشروع للاستثماري [٢١] وتكون معادلتها بالصيغة الآتية : صافي القيمة الحالية = (صافي التدفق النقدي * معدل الخصم المرغوب به) - كلفة الاستثمار.

٤. معدل العائد الداخلي على الاستثمار : وهو من المعدلات المهمة في تقييم المشروعات الاستثمارية ويقصد به العائد المطلوب لتغطية مخاطر الاستثمار إذا لم يكن هناك تضخم ، أي هو معدل الخصم الذي تتساوى فيه التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة ، وتكون معادلة العائد الداخلي للاستثمار بالصيغة الآتية: [٢٣] زيادة في المتوسط المتوقع الدخل التشغيلي السنوي بعد الضريبة.

صافي الاستثمار الأولي أنواع الرقابة والتدقيق المطبقة على المشاريع أولاً : الرقابة والتدقيق الداخلي : لقد عرف المعهد المدققين الداخليين الرقابة والتدقيق الداخلي بأنه نشاط موضوعي ، وتأكيد مصمم لأضافه قيمة وتحسين على عمليات المنظمة فضلاً عن تحقيق اهدافها عبر تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم ، [٢٠] وتشمل الرقابة والتدقيق الداخلي على المؤسسات الحكومية ثلاثة أنواع هي: [٤][١٢]

١. الرقابة والتدقيق المالي : ويقصد بالرقابة والتدقيق المالي دراسة البيانات المالية لتأكد ما إذا كانت البيانات تعطي صورة حقيقية وعادلة عن قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية ، فضلاً عن مدى توافقها مع المعايير المحددة مسبقاً ، والتي قد تكون المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP)، فضلاً عن المعايير المحلية. أو معايير إعداد التقارير المالية (IFRS) الاستثمارية في المؤسسات الحكومية:

٢. رقابة وتدقيق الاداء : ويقصد برقابة وتدقيق الاداء الحصول على القرائن والأدلة حول الكفاءة والفاعلية والاقتصادية لنشاط الوحدة الاقتصادية ، وقد يتم دراسة نشاط كل أو جزء من إجراءات التشغيل ومن ثم تقديم الاستنتاجات والتوصيات اللازمة إلى الإدارة بهدف تحسين وتطوير العمليات. الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية داخل المنظمة ، أي يتم مقارنة المدخلات بالمخرجات وملاحظة مدى الانحراف الحاصل عن المعايير الموضوعية ، أما الفاعلية هي مقدار

إنجاز الإدارة للأهداف المطلوبة.

٣. رقابة وتدقيق الالتزام : ويقصد برقابة وتدقيق الالتزام التأكد من أن السياسات والتعليمات والقوانين المحددة من السلطات الأعلى، قد تم تطبيقها بصورة أصولية. ويقاس تدقيق الالتزام مدى امتثال الوحدة الاقتصادية للمعايير الموضوعية لذا فإن هذا النوع يتوقف على وجود بيانات قابلة للتحقق ومعايير أو مقاييس كأن تكون قوانين ثابتة أو لوائح أو سياسات وإجراءات محددة.

ثانياً : الرقابة والتدقيق الخارجي : تعد الرقابة والتدقيق الخارجي عملية جمع وتقييم الأدلة عن البيانات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المحددة مسبقاً والتقرير عن ذلك ويجب اداء الرقابة والتدقيق الخارجي بوساطة شخص كفوء ومستقل عن المؤسسة الاقتصادية [١٩]. كما حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بنشرة عن معايير الرقابة المالية رقم (١١٠ AU) ان الهدف الرئيس للرقابة والتدقيق الخارجي هو الفحص المعتاد للقوائم المالية والذي يتم من خلال المدققين المستقلين من اجل التعبير عن رأي محايد بخصوص مدى عدالة المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية واتفاقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. [١١] ، اما بخصوص الرقابة والتدقيق الخارجي على المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الحكومية العراقية فلقد نص القسم الحادي عشر-٧ من قانون الادارة المالية على لابد أن تكون الحسابات الختامية المتعلقة بالموازنة الاتحادية طبقاً لمحتوى وتصنيفات الموازنة ومعايير المحاسبة الدولية، وان تدقق من ديوان الرقابة المالية الاتحادي الذي استمدته شرعيته في الرقابة والتدقيق على المؤسسات الحكومية من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ المعدل المادة (٢) تضمنت رقابة وتدقيق كل من حسابات ونشاطات الجهات الخاضعة للرقابة والتدقيق والتحقق من سلامة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المالية على ان يشمل ذلك : أ. فحص وتدقيق معاملات الإنفاق العام للتأكد من سلامتها وعدم تجاوز الاعتمادات المقررة لها في الموازنة (التشغيلية او الاستثمارية) ، فضلاً عن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها وعدم حصول هادر أو تبذير أو سوء تصارف فيها وتقاويم مردوداتها .

ب. فحص ورقابة معاملات تخمين وتحقق وجباية الإيرادات العامة للتأكد من ملائمة الإجراءات المعتمدة وسلامة تطبيقها.

ج. إبداء الرأي الفني في القوائم والبيانات المالية والتقارير المتعلقة بنتائج الأعمال والأوضاع المالية للجهات الخاضعة للرقابة والتدقيق وبيان ما إذا كانت المؤسسة الحكومية وفقاً للمتطلبات القانونية والقواعد والأصول المحاسبية المعتمدة وتعكس حقيقة المركز المالي ونتيجة نشاط

المؤسسة الحكومية . د. التحقيق والتبليغ في الأمور المتعلقة بكفاءة التحصيل والإنفاق واستعمال الأموال العامة كما هو مطلوب رسمياً من السلطة التشريعية الوطنية فضلاً عن تقديم العون الفني في المجالات المحاسبية والرقابية وما يتعلق بها من أمور إدارية وتنظيمية.

المبحث الثالث الجانب العملي

أولاً : نبذة تعريفية عن عينة البحث :

تأسست عينة البحث في سنة ٢٠٠٧ بعد إذ حصلت على موافقة رئاسة الجمهورية على استحداثها بشكل رسمي في شباط ٢٠٠٧ وفقاً لقانون التعديل السابع لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ ، علماً أنها حصلت على الموافقة المبدئية على تأسيسها منذ تاريخ ٢٦/٣ / ٢٠٠٦ وفقاً لأمر وزاري صادر من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهي إحدى الجامعات العراقية حديثة التأسيس ولها موازنتان (موازنة تشغيلية وموازنة استثمارية) وتعمل وفقاً للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي التي يتم تمويلها من قبل وزارة المالية الاتحادية وقد بلغ عدد المشاريع الاستثمارية التي تم التعاقد عليها على الموازنة الاستثمارية بلغ أكثر من ثلاثين مشروع استثمار.

ثانياً : الواقع الفعلي للمشاريع الاستثمارية في عينة البحث

جدول (1) نسبة الانجاز المالي لتخصيصات الموازنة الاستثمارية في عينة البحث

السنة	تخصيصات الموازنة الاستثمارية في الجامعة	مصروفات الموازنة الاستثمارية في الجامعة	نسبة الانجاز المالي
2007	2309882600	2309882600	100%
2008	14693838000	10402680140	71%
2009	20725000000	13188666738	64%
2010	18300000000	12340088942	67%
2011	40341020000	30985381404	76%
2012	11500000000	9210220242	80%
2013	23030032000	18476277516	80%
2014	15901942000	12423878336	78%
2015	8845000000	8423878336	95%
2016	3859000000	===	صفر
2017	218600000	===	صفر

يلحظ من جدول (١) الآتي : تراوحت نسبة الانجاز المالي لمشاريع الخطة الاستثمارية بين (٦٤٪ - ١٠٠٪) ما عدى سنوات (٢٠١٦ ، ٢٠١٧) لم تكن فيها اي مبالغ للصرف على الرغم من وجود التخصيص ويرجع سبب ذلك الى التي ازمة التقشف المالي يعاني منها البلد الذي ادى الى اصدار التعليمات في ايقاف تمويل المشاريع الاستثمارية لتلك السنوات . كما يلحظ من جدول (٢) ادناه ان نسبة المبالغ المحالة الى المقاولين لإنشاء المشاريع الاستثمارية تراوحت بين (٠,٠٧٪ -) للسنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٢) على التوالي . - جدول (٢) مبالغ المشاريع الاستثمارية المحالة على المقاولين.

جدول (2) مبالغ المشاريع الاستثمارية المحالة على المقاولين

السنة	مجموع مبالغ المشاريع الاستثمارية المحالة على المقاولين كلفة العقد	النسبة الى المجموع
2007	7029436000	%11.4
2008	24890010250	%40.5
2009	6322310000	%10
2010	430000000	%0.07
2011	6913976000	%11
2012	11747369000	%19
2013	1083697700	%1.7
2014	485000000	%0.7
2015	2866277700	%4.6
المجموع	61381076650	

جدول (3) مجموع المشاريع الاستثمارية التراكمية المحالة على المقاولين

السنة	مجموع المشاريع الاستثمارية التراكمية المحالة على المقاولين	مجموع المشاريع الاستثمارية التراكمية المتوقعة عن العمل
2007	3	لا يوجد
2008	18	لا يوجد
2009	26	لا يوجد
2010	27	لا يوجد
2011	28	لا يوجد
2012	35	لا يوجد
2013	37	لا يوجد
2014	38	لا يوجد
2015	39	11
2016	39	11
2017	39	11

يلحظ من الجدول (٣) الآتي : ان عدد المشاريع الاستثمارية هو (٣٩) مشروع استثماري اما المشاريع الاستثمارية المتوقفة فبلغت (١١) مشروع استثماري ، والجدول (٤) يوضح اسماء المشاريع ونسب الانجاز المالي التي تراوحت بين (١٩٪ F) للمشروعات محطة المعالجة ومشروع مختبرات كلية الطب على التوالي . كما يلحظ من جدول (٥) نسبة الانجاز المادي إذ تتراوح النسب بين (٩٢٪ - ٦٪) لمشروع مجاري المنطقة التعليمية مشروع كلية الادارة والاقتصاد على التوالي.

جدول (4) بأسماء ومبالغ المشاريع المتوقفة ونسبة الانجاز المالي

التسلسل	اسم المشروع الاستثماري المتوقف	كلفة العقد	نسبة الانجاز المالي
1	اقسام داخلية للطلاب (4,5,6)	8454291780	36.5%
2	القاعة الرياضية المغلقة	5982205000	26.8%
3	الادارة والاقتصاد	5369983000	33.3%
4	التربية الاساسية	5369983000	43%
5	شقة 3	1480788000	21%
6	شقة 4	1480788000	23%
7	اقسام داخلية (7,8,9)	8178278000	34%
8	مختبرات كلية الطب	5837485000	46%
9	محطة المعالجة	4850000000	19%

جدول (5) اسم المشروع الاستثماري المتوقف ونسبة الانجاز المادي

التسلسل	اسم المشروع الاستثماري المتوقف	نسبة الانجاز المادي
1	اقسام داخلية للطلاب (4,5,6)	37%
2	القاعة الرياضية المغلقة	36%
3	الادارة والاقتصاد	6%
4	التربية الاساسية	71%
5	شقة 3	16%
6	شقة 4	17%
7	اقسام داخلية (7,8,9)	37.5%
8	مختبرات كلية الطب	77%
9	محطة المعالجة	39%
10	مجاري المنطقة التعليمية	92%
11	مركز البحوث	15%

جدول (6) بمبالغ المتبقي من السلفة التشغيلية وحسب المشاريع

ت	اسم المشروع	الجهة المنفذة	اجمالي السلفة التشغيلية	المتبقي من السلفة التشغيلية
1	القاعة الرياضية	شركة انكوتير الايطالية	598000000	462527913
2	مختبرات كلية الطب	شركة جوناش للاستشارات والديكور	583000000	308552700
3	الاقسام الداخلية 4، 5، 6	شركة انكوتير الايطالية	844000000	540266703
4	كلية التربية الاساسية	شركة سيبار للمقاولات العامة المحدودة	536000000	291367250
5	مشروع الصرف الصحي	شركة لمعان النياقوت	240000000	105073050
6	مشروع شقق الاساتذة 3/	شركة ادراك المستقبل	148000000	121535420
7	مشروع محطة المعالجة	شركة جوهرة ذي قار	48500000	38927000
8	انشاء ابنية كلية الادارة والاقتصاد	شركة سيبار للمقاولات العامة المحدودة	536000000	352404233
9	الاقسام الداخلية 7، 8، 9	شركة ادراك المستقبل	817000000	483347330
10	مشروع شقق الاساتذة 4/	شركة ادراك المستقبل	148000000	120199200
	المجموع		4498500000	2824200799

يلحظ من جدول (٦) الآتي : ان مجموع مبالغ السلف التشغيلية للمشاريع الاستثمارية بلغ مبلغ (٤٤٩٨٥٠٠٠٠٠) دينار اربعة مليار واربعمئة وثمانية وتسعون مليون وخمسمائة الف دينار لا غيرها ، ولقد بلغت السلف التشغيلية غير مسددة (٢٨٢٤٢٠٠٧٩٩) اثنان مليار وثمانمئة واربعة وعشرون مليون ومئتان الف دينار وسبعمئة وتسعة وتسعون دينار لاغيرها أي بنسبة (٦٢,٧٪) من اجمالي مبالغ السلف المقدمة من الطرف الأول.

جدول (8) الكلية ذات الدراسات المسائية وعدد الطلبة في العام الدراسي (2015-2016)

ت	اسم الكلية ذات الدراسات المسائية (1)	عدد الطلبة (2)	مجموع اجور الطلبة الدراسات المسائية (3)	نسبة اجور طلبة الدراسات المسائية في كل كلية من مجموع اجور الطلبة	نسب الطلبة الدراسات المسائية في كل كلية من مجموع الطلبة
1	كلية التربية	891	676269000	31%	34%
2	كلية العلوم	243	235710000	11%	9%
3	كلية الادارة والاقتصاد	781	722425000	33%	30%
4	كلية القانون	492	403440000	18%	19%
5	كلية التربية الاساسية	208	157872000	7%	8%
	المجموع	2615	2195716000	100%	100%

يلحظ من الجدول (٨) الآتي : بلغ عدد الكليات ذات الدراسات المسائية ، (٥) ، وكانت نسب الطلبة الدراسات المسائية في كل كلية من مجموع الطلبة في الكليات الخمسة حسب الآتي (٤ ، ٩ % ، ٣٠ % ، ٨ %) ، للكليات (التربية ، العلوم ، الإدارة والاقتصاد ، القانون ، التربية الأساسية) على التوالي . كما بلغت مجموع الإيرادات من اجور طلبة الدراسات المسائية في الجامعة مبلغ (٢١٩٥٧١٦٠٠٠) دينار ، (اثنان مليار ومائة وخمسة وتسعون مليون وسبعمائة وستة عشر ألف دينار) . كما يوضح جدول (٨) ادناه مجموع الإيرادات السنوية لمشاريع التمويل الذاتي والبالغة (٢١٦٤٦٧٠٠٠) مئتان وستة عشر مليون واربعمائة وسبعة وستون ألف دينار . كما يلحظ من الجدول (٩) ان مجموع مبالغ إيرادات التعليم الموازي للسنوات (٢٠١٦-٢٠١٥) و (٢٠١٧-٢٠١٦) بالغت (٥٣٠٠٠٠٠٠) دينار و (٤٨٠٠٠٠٠٠) دينار على التوالي .

جدول (9) مبلغ الإيراد السنوي للمشروع الذاتي

ت	البيان	مبلغ الإيراد السنوي للمشروع الذاتي
1	استنساخ كلية التربية للعلوم الانسانية	36750000
2	كشك واستنساخ التربية الاساسية	3600000
3	كشك غذائي كلية التربية الانسانية	15000000
4	كشك واستنساخ كلية الهندسة	6000000
5	كشك غذائي كلية التمريض	17600000
6	استنساخ كلية تمريض	3500000
7	استنساخ كلية الادارة والاقتصاد (المحاسبة)	4010000
8	استنساخ كلية الادارة والاقتصاد (المالية والمصرفية)	6050000
9	كشك واستنساخ كلية الطب	5507000
10	كشك غذائي الاقسام الداخلية	3425000
11	تصوير الحرم الجامعي	3700000
12	كشك غذائي طب البيطري وطب الاسنان	6500000
13	كشك غذائي كلية الطب	1600000
14	كشك غذائي كلية التربية الاساسية	6650000
15	استنساخ كلية العلوم	16250000
16	استنساخ التربية الاساسية	3600000
17	استنساخ كلية الزراعة	6250000
18	استنساخ كلية التربية للعلوم الصرفة	3675000
19	النادي الطلابي المركزي	66800000
	المجموع	216467000

جدول (10) يوضح المبالغ الواجبة الدفع لكليات الجامعة للعامين الدراسيين (2015-2016) (2016-2017).

ت	اسم الكلية	مبلغ القسط للعام الدراسي 2015-2016	مبلغ القسط للعام الدراسي 2016-2017
1	كلية التربية للعلوم الانسانية	1,500,000	1,000,000
2	كلية العلوم	2,000,000	2,000,000
3	كلية الزراعة	1,750,000	1,500,000
4	كلية الهندسة	3,000,000	4,000,000
5	كلية الطب	12,000,000	10,000,000
6	كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة	1,000,000	1,500,000
7	كلية الادارة والاقتصاد	2,000,000	1,500,000
8	كلية الصيدلة	9,000,000	8,000,000
9	كلية طب الاسنان	10,000,000	9,000,000
10	كلية القانون	1,750,000	1,500,000
11	كلية التربية الاساسية	1,000,000	1,000,000
12	كلية الطب البيطري	3,000,000	2,000,000
13	كلية التربية للعلوم الصرفة	2,000,000	2,000,000
14	كلية الاداب	1,300,000	1,000,000
15	كلية التمريض	5,000,000	2,000,000
	المجموع	53000000	48000000

جدول (11) حصة صيانة الموجودات الثابتة من ايرادات التمويل الذاتي حسب نسب التعليمات

ت	ايرادات الاكتشاف والاستنساخ والاندية الطلابية	ايرادات الدراسات المسائية	ايرادات التعليم الموازي	المجموع
الايراد السنوي	216467000	2195716000	530000000	
النسبة	%30	%10	%80	
المجموع (الايراد* النسبة)	64940100	219571600	424000000	326911700

يلحظ من الجدول (١١) الاتي :

١. بلغت حصة صيانة الموجودات الثابتة وفك الاختناقات من ايرادات الاكتشاف والاستنساخ والاندية الطلابية.
٢. بلغت حصة صيانة الموجودات الثابتة وفك الاختناقات من ايرادات الدراسات المسائية مبلغ.
٣. بلغت حصة صيانة الموجودات الثابتة وفك الاختناقات من ايرادات التعليم الموازي مبلغ
٤. بلغ اجمالي حصة صيانة الموجودات الثابتة وفك الاختناقات من اجمالي (٤٢٤٠٠٠٠٠٠) .

ايرادات التمويل الذاتي مبلغ (٦٤٩٤٠١٠٠) دينار اي بما يشكل نسبة (٣٠٪).
(٢١٩٥٧١٦٠٠) دينار اي بما يشكل نسبة (١٠٪). دينار اي بما يشكل نسبة (٨٠٪).
٥. (٣٢٦٩١١٧٠٠) دينار ، ثلاثمائة وستة وعشرون مليون وتسعمائة واحد عشر الف وسبعمائة دينار.

اثبات الفرضية:

وبعد استعراض جدول الوقع الفعلي للمشاريع الاستثمارية في عينة البحث والجدول الخاصة بمصادر التمويل الذاتي في عينة البحث يمكن استقطاع جزء من تلك المبالغ التمويل الذاتي للإكمال انشاء المشاريع ذات نسبة الانجاز المادي المرتفعة فضلا عن عدم احتياجها الى مبالغ كبيرة ويمكن تحديد تلك المشاريع بالاعتماد على الجدول (٦) إذ يمكن اعطاء الأولوية للمشاريع الاستثمارية (محطة المعالجة ، مجاري المنطقة التعليمية) والبالغة مبالغها (٤٨٢,٠٠٠,٠٠٠ ، ٣٢٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار على التوالي وبالتالي يمكن استثمار محطة المعالجة في جلب ايرادات التمويل الذاتي ، وبعد ذلك يمكن اثبات فرضية البحث التي مفادها ((ان مشاريع التمويل الذاتي في الجامعات يمكن ان تساهم في رفد المشاريع الاستثمارية المتوقفة)).

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

١. ان نسبة الانجاز المالي لمشاريع الخطة - الاستثمارية تراوحت بين (٦٤ ٪ - ١٠٠ ٪) ما عدى سنوات (٢٠١٦ ، ٢٠١٧) لم تكن فيها اي مبالغ للصرف نتيجة ازمة التقشف
٢. ان عدد المشاريع الاستثمارية الاجمالي هو (٣٩) مشروع استثماري في عينة البحث اما المشاريع الاستثماري المتوقفة فبلغت (١١) مشروع استثماري اي بنسبة (٢٨ ٪).
٣. ارتفاع في نسب مبالغ السلف التشغيلية غير مسددة ، إذ بلغت نسبة (٦٢٫٧ ٪) من اجمالي مبالغ السلف المقدمة من الطرف المالي التي يعاني منها البلد الاول.
٤. بلغ اجمالي حصة صيانة الموجودات الثابتة وفك الاختناقات من اجمالي ايرادات التمويل الذاتي (٣٢٦٩١١٧٠٠) دينار ، ثلاثمائة وستة وعشرون مليون وتسعمائة واحد عشر الف وسبعمائة دينار.
٥. ان التعليمات الخاصة بمصادر التمويل الذاتي تضمنت مواد حددت فيها استقطاع جزء من ايرادات التمويل الذاتي لصيانة الموجودات الثابتة وفك الاختناقات ولم تتضمن انشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة.

ثانياً : التوصيات

١. السعي الى تعديل التعليمات الخاصة بمصادر التمويل الذاتي وتضمينها نسب من ايرادات التمويل الذاتي الانشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة ليس فقط صيانتها.
٢. العمل على تفعيل عملية تسديد مبالغ السلف التشغيلية المتبقية بذمة مقاولين المشاريع الاستثمارية .
٣. ضرورة استثمار مبالغ الايرادات المستقطعة من مصادر التمويل الذاتي في اعادة وتكملة انشاء مشاريع الاستثمارية المتوقفة
٤. على اقسام التخطيط والمتابعة في عينة البحث اعداد دراسات جدوى اقتصادية في خلق فرص استثمارية تساهم في زيادة مصادر ايرادات التمويل الذاتي.

المصادر

١. قانون اصول المحاسبات رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠
٢. اليونسكو ، دليل لإعداد الخطة الإستثمارية لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي ٢٠١١.
٣. تيم ، فايز احمد ، « الإدارة المالية » ، عمان : دار اثراء ، ٢٠٠٩.
٤. جمعة ، احمد حلمي ، « المدخل الى التدقيق والتأكد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق » ، الطبعة الأولى ، دار صفا للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٢ .
٥. خميسة ، خالد وسليمة ، نوري ، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية ، مذكرة لنيل شاهدة الماستر اكايمي ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ٢٠١١.
٦. سمير محمد عبد العزيز ، التمويل واصلاح خلل الهياكل المالية ، ١٩٩٧ . ٧. كداوي ، طلال ، تقييم القرارات الاستثمارية عمان : دار اليازوري ، ٢٠٠٨.
٨. نظير رياض محمد شحات واخرون ، الادارة المالية ، المكتبة العصرية المنصورة ، مصر ٢٠٠١
٩. الشمخي ، والجزراوي ، الإدارة المالية الحديثة ، والتوزيع ، عمان : دار الصفا للنشر ، ١٩٩٨.
١٠. جاسم ، احلام حمزة ، دور المعلومات المحاسبية في تقويم المشاريع المنفذة ضمن الموازنة الاستثمارية في الوحدات الخدمية ، رسالة ماجستير مقدمة مجلس كلية الإدارة والإقتصاد جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في علوم المحاسبة ، ٢٠١٠.
١١. حماد ، طارق عبد العال ، موسوعة معايير المحاسبة ، شرح معايير المحاسبة الدولية ، والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، ٢٠٠٣.
١٢. التميمي ، هادي ، «مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية» ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٦.
١٣. رابع خوني ، رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ،

مصر، الطبعة الأولى، ٩٦٠-٢٠٠٨

١٤. زغتر تبر محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام والخاص بالجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة ورقلة ٢٠٠٩

١٥. اسماعيل ، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات) ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ٢٠٠٥

١٦. شيحة ، مصطفى رشيد ، اقتصاديات النقود والمصارف والمال الاسكندرية ، الطبعة السادسة ١٩٩٩ .

١٧. هباني، الهادي، «برنامج إعداد وتقديم دراسة الاقتصادية والفنية الجدوى للمشروعات» الدوحة ٢٠٠٦ .

18.Aljanabei, Dhefaf Madloul Erzai, Kadhim Raheem, Evaluation of the Investment Projects Implementation the during Phase,2016 .Performance.

19.Arens; A. Alvin and Loebbecke, K. James.; (Auditing an integrated approach); Hall international. Inc. 2000.

20.Braiotta,L.&Gazzaway,T. The Audit Committee, Handbook, Fifth edition , Library of Congress Cataloging ,2010.

21.Defusco R. “Quantitative Methods for Investment Analysis”, CFA Institute,

22.Hearth, Douglas & Zamia, Janis .k “ contemporary investment security & portfolio analysis” , 3rd edition . 2002.

23.Horngren, Charles T., Datar, Srikant M. &Rajan, Madhav V., Cost Accounting A Managerial Emphasis, 2012.

24.<http://edarapedia.com>.

25.Weygandt, Jerry J., kieso & kimmel,

Donald E., paul D. “Accounting principles”. 7th Ed , John Wiley, & sons Inc.2005.

26.Hill, Charles W.L ,International Business: Competing in the.Global Marketplace, 4th .ed McGraw-Hill Irwin, Inc.2003.